التـعليم والتـدريب والعـمـالة فى الخليج العـربى : قراءة سوسيولوجية.

باقر سلمان النجار(*)

المقدمة :-

يعتبر البحث فى موضوع العلاقة بين التعليم والتنمية من الموضوعات الشائكة، وتبدو هذه العلاقة اكثر اضطرابا اذا ما نوقشت تجارب الكثير من دول العالم الثالث وعلى الخصوص تجارب المنطقة العربية، وتشير تجارب العالم إلى تباين مواضع الثقل فى اطروحاتها التنموية، ففى حين كانت تجربة أوربا فى نهاية الاربعينات وعقد الخمسينات وربما الستينات تؤكد على فكرة سحر رأس المال فى صنع التنمية فى العالم المتطور تأتى التجربة اليابانية ومعها تجربة بعض أقطار شرق آسيا لتؤكد على أن رأس المال البشرى هو الدعامة الأساسية لعملية التصنيع والتنمية، وكما يبدو أن الانجاز التكنولوجى والعلمى الغربى الذى تحقق بفعل نظامها التعليمى كان أحد اهم اسبابها، كذلك يمكن القول حول النجاح الذى حققته التجربة اليابانية الأمر الذى دفع دول العالم الثالث ومنها الدول العربية إلى احداث تغيرات واضحة فى مسار سياساتها التعليمية بأمل الوصول إلى ما وصلت اليه الدول الاخرى فى الغرب والشرق . إلا أننا بالمقابل نعتقد رغم رسوخ ايماننا بقدرة النظام التعليمى على احداث التغيير وربما التنمية ،ان السياق الاجتماعى الذى نشأ فى اطاره وتكون النظام التعليمى وعلاقات وقيم الافراد

* د. باقر سلمان النجار : أستاذ علم الاجتماع المشارك ورئيس قسم الدراسات العامة - جامعة البحرين

المحدد الأساسى لمضامينه الاجتماعية والسياسية وكذا لمردوداته الاقتصادية، فأنظمتنا التعليمية ذات وظيفة/ وظائف اجتماعية وسياسية تؤديها وفق حدود ورغبات اكثر المؤسسات الاجتماعية قوة فى المجتمع: السياسية والاقتصادية والدينية لذا فرغم جدية رغبات الإصلاح التربوى لبعض العاملين فى القطاع التعليمى أو القائمين عليه، إلا أنها تبقى رغبات أو محاولات تعوزها القوة والدعم من المؤسسة السياسية أو بعض رموزها .. أو كما قال الدكتور عبد الله عبد الدائم:...

«إننا لا نحمل التربية وحدها هذا العبء الجسيم ولابد من إسهام قطاعات المجتمع وتعاونها وتنسيق جهدها فى سبيل الهدف اللازم واليسير... ولابد أن يقر فى ذهننا دوما وأبدا أن التربية رغم دورها الكبير والهامش الواسع نسبيا المتروك لها لا تستطيع ان تحل محل المجتمع بأسره».[٤]

فكما يبدو أننا لم نوفق فى جعل النظام التعليمى نظاما رائدا ومفيداً بل هو فى الواقع ونتيجة لمتغيرات عدة اجتماعية وسياسية ضاربة جذورها فى تركيبة المجتمع وعلاقاته ،أصبح نظاماً تابعا لأكثر أساق المجتمع قوة وبالتحديد النظام السياسى والنظام الدينى. ان البعض هنا يحاول تجاوز أخفاقات النظام التعليمى فى المنطقة العربية بالدعوة إلى تبنى النموذج اليابانى ليس فى قدرته الفريدة على المزاوجة بين جانبى الاصالة والمعاصرة فحسب، وانما فى تلك التجربة التعليمية المميزة التى استطاعت بناء اقتصاد متين وتكنولوجيا فى غاية التطور. لقد استطاعت اليابان وربما المنظومة الصناعية الجديدة فى آسيا [٥] رغم ان بعضها يتسم بقلة مواردها الطبيعية أو صغر تعدادها السكانى وربما ضيق الرقعة الجغرافية وحداثة دخولها فى السباق الصناعى الدولى، كأندونيسيا وتايلاند .. الخ، أن تشكل منظومة/ منظومات اجتماعية ـ اقتصادية ذات أطر رأسمالية جديدة تنافس من حيث القوة الاقتصادية والخبرة التكنولوجية الرأسمالية الأم: أوروبا والولايات المتحدة الامريكية. كل ذلك كان بفعل التطور الكبير فى مواردها البشرية.

«..لقد قدمت تجربة اليابان والبلدان الصناعية الحديثة برهانا اضافيا على أهمية تنمية الموارد البشرية بالنسبة للتنمية الشاملة فالميزة الفريدة لهذه البلدان تتمثل بالفعل فى الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية ولكن فى حين أن جميع البلدان المصنعة حديثا ركزت على تنمية الموارد البشرية فان بعض البلدان الاخرى التى قامت بتركيز مماثل (كالفلبين وسرى لانكا) تصبح جميعا دولا صناعية، ولذا فان ماتبينه هذه التجربة هو ان تنمية الموارد البشرية يبقى شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا لتحقيق التنمية المستمرة فى الظروف المعاصرة...[٦]»

الاقتصادى ...[1] أو بمعنى آخر أكثر دقة ان الأداء الاقتصادى لأى قطر كان يعتمد على وجه التحديد على واقع نظامه التعليمى. وان تطور هذا النظام وبالتالى تطوير قدراته البشرية هو المدخل لتحقيق ما اسماه البعض بالتنمية الحقة.

فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد فى ضوء ما يراه هذان الاتجاهان هى علاقة فنية حيث أن رفع القدرة الإنتاجية لأى اقتصاد محلى لا يعتمد فى أدائه فقط على الامكانات الاقتصادية والفنية والمالية القائمة من مصانع وأجهزة وآلات وموارد طبيعية وانما يعتمد وبنفس القدر على تمثل قواه العاملة للمعرفة الفنية والعلمية، أى أن التعليم ومن هذا المنظور، رغم طبيعته غير الربحية؛ إلا أنه يبقى الرافد الاساسى للقوى البشرية والملبى لحاجات القطاعات الانتاجية المختلفة من المجتمع[2]. فالتعليم بهذا المعنى يمثل المصدر الوحيد والأساسى للقوى العاملة فى العالم الثالث كما أنه دون شك مصدر من مصادر الفكر ورموزه الفكرية ...فعملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية هى فى الواقع عمليات لاحقة لتطور النظام التعليمى[3]..... اى وفق ما يعتقده الاتجاه الوظيفى على وجه التحديد من أن التطور الاقتصادى وربما الاجتماعى عملية لاحقة لتطور النظام التعليمى وأن الاول لا يمكن أن يتم دون شرط توفر الآخر وأسبقيته .. ورغم اتفاقنا مع هذا الرأى؛ إلا أنه من الصعب جدا ان نقصر العلاقة القائمة بين التعليم والاقتصاد على أنها علاقة فنية بحته، فالعلاقة القائمة بينهما قد لا تكون كذلك فى كل الاحوال،فتجارب الكثير من دول العالم الثالث تشير إلى أن المردود الاقتصادى للتخطيط التعليمى قد لا يبدو آتيا مقابل ما تنفقه هذه الدول من موارد ماليه على التعليم قد تبدو ضخمة أحياناً بل أن ما تجنيه هذه الدول أحياناً من مصاحبات اجتماعية وسياسية سلبية لنظامها التعليمى اكبر بكثير من مردوده الاقتصادى على المدى القريب والبعيد. فالطريقة والاسلوب اللذان قد تم بهما توظيف النظام التعليمى بالاضافة الى طبيعة التكوين الاجتماعى ـ الاقتصادى السائد قد حد من إمكانية جنيها ـ أى ـ دول العالم الثالث ـ لأى ثمار اقتصادية وربما اجتماعية حقيقية لنظامها التعليمى، وذلك نتيجة لعدم تمثل هذا النظام للحاجات الحقيقية للمجتمع وأفراده من ناحية وكذا نتيجة لمحاولة البعض البحث عن مواقع سياسية أو اجتماعية أو دينية من خلال النظام التعليمى القائم، تدعم من مواقع قوته ونفوذه فى المجتمع مقابل الجماعات / القوى الاجتماعية الأخرى . وبتعبير آخر إن النظام التعليمى وككل الأنساق الاجتماعية الأخرى السائدة فى المجتمع لا يعمل فى فراغ اجتماعى بل أننا نستطيع أن نؤكد أن الوعاء الاجتماعى الذى من خلاله يعمل هذا النظام هو

٢ـ التعليم والتدريب : حالة منطقة الخليج العربى.

لقد تفاوتت خبرة دول المنطقة بالتعليم العام والفنى من قطر لآخر . فالبعض قد خبره مع مطلع هذا القرن والبعض الآخر قد جاءت خبرته مع مجىء النفط؛ إلا أنها جميعا تقريبا قد تساوت فيها مسيرة تطور أنظمتها التعليمية من حيث النوع والكم مع اختلاف وتفاوت بسيط من حيث الدرجة والكيف هنا أوهناك. وككل الدول العربية أو نتيجة لتبنيها أو استنساخها لما هو قائم فى تلك الدول فقد جاء نظامنا التعليمى متوسعا فى التعليم العام الأكاديمى على حساب التعليم الفنى والمهنى، فحداثة تبنى دول المنطقة للأنظمة التعليمية الحديثة فرض عليها استيراد أنظمة تربوية ومدخلات بشرية يعانى نظامها التعليمى (أى الدول المصدرة) هو الآخر من الإخفاق والهدر الكبير. لقد أقام مخططو التعليم وخبراؤه فى المنطقة سواء كانوا من العرب أم من الاوربيين أنظمة تعليمية تأثرت بشكل واضح بقيم الفلسفة الاجتماعية للنظام المستورد كما هى متأثرة فى بعضها بالقيم ومصادرها فى المجتمعات المستوردة (بكسر الراء)[١٠] وقد اعتمدت دول المنطقة فى بادئ الأمر على التعليم العام لرفد السوق المحلى بما يحتاجة القطاع الرسمى من القوى العاملة وكذلك بعض مؤسسات القطاع الخاص : الصناعى والتجارى منه على وجه التحديد من مخرجات التعليم العام ذات المستوى الثانوى. اما التعليم الصناعى والفنى فقد بادرت الشركات النفطية بافتتاح فصول له ثم تبعها بعد ذلك بعض مؤسسات القطاع الرسمى (كالكهرباء والماء والصحة .... الخ) وذلك لتدريب وإعادة تأهيل الداخلين من المحليين فى الأعمال الدنيا أو الوسطى من الهرم الوظيفى، تلك الأعمال التى تتطلب إما بعض التدريب أو بعض المعرفة باللغة الانجليزية والتكنولوجيا الحديثة. وتعتبر المدرسة الصناعية فى البحرين من أولى مؤسسات التعليم المهنى فى الخليج حيث تم افتتاحها فى عام ١٩٣٦ إلا أن نهاية عقد الستينات ومطلع السبعينات قد شهد فى عموم المنطقة توسعا وتطورا ملحوظا فى التعليم الفنى والمهنى وكذلك فى التعليم العام من حيث محاولة مقاربتهما بصورة أكبر من حاجات السوق وربما يكون المشروع المشترك لانشاء كلية الخليج الصناعية فى عام ١٩٦٨م مؤشرا لهذا الاهتمام المشترك لبعض دول المنطقة الذى استمر لبعض الوقت.

فرغم التشابه الملموس بين دول المنطقة فى مشاريعها التعليمية بشكل عام إلا أن لكل منها خصوصيتها التى فرضتها الخصوصية النسبية للتكوين الاجتماعى ـ الاقتصادى القائم. حيث ينقسم التعليم الثانوى فى البحرين على سبيل المثال إلى تعليم عام أكاديمى وآخر فنى. ويتفرع كلا

واننا بالمقابل رغم اعتقادنا أن تطوير النظام التعليمى ورفع كفاءة أدائه شرط أساسى لتحقيق معدلات اعلى فى النمو الاقتصادى، إلا أنه رغم أهميته ليس هو الشرط الوحيد .. فالابداع لا يخلقة النظام التعليمى وحده بقدرما تخلقة البيئة المجتمعية المحيطة ...[٧] فرغم المخرجات الضخمة للنظام التعليمى العربى، الا إنه لم يستطيع أن يغير من الواقع العربى فى شىء .. بل بخلاف ذلك أصبح النظام التعليمى فى بعض الأقطار العربية عاملاً معوقا لعملية التغير والتطور، ومعززاً للكثير من قيم المجتمع الاجتماعية التقليدية المحددة لتوزيع القوة ومصادرها، كما اعتبره البعض من ناحية أخرى عاملاً مؤجلاً للعطالة أو احيانا باعثا لها .. بل احيانا قد نجد وفى حالات كثيرة المحدودية المعرفية لمخرجات أنظمتنا التعليمية وكذا قصورها عن اكتسابها أو الانتقال منها لمعرفة جديدة، بالاضافة إلى آن بعضها يلعب دور المعطل لعملية التغيير المجتمعى بل أنه جاء فى بعض الأحيان من بعض إنجازات المرحلة السابقة فى التحرر الاجتماعى والسياسى ... أى بتعبير أخر إن مخرجات نظامنا التعليمى، والأسباب متعددة لم تعد متسقة مع التغيرات فى حاجات السوق أو أنه ، أى ... النظام التعليمى قد تكون فى سياق مختلف عن السياق الذى تشكل فيه حاجات السوق.. لذا فإن الكثير من مخرجاته ولأسباب قد تكون فنية أو اقتصادية عاجزة عن الدخول فى سوق العمل المحلى الذى، كما يبدو ـ والحديث هنا عن منطقة الخليج العربى قد تشكل فى ضوء وفرة ومعطيات العمل المستورد (العمل الآسيوى) أكثر منه فى ضوء الامكانيات المتاحة للعمل المحلى، كما ونوعاً ، لذا ليس بقريب ان نسمع عن جيوش من العاطلين هنا أو وهناك. كما أنه ليس بغريب أن نسمع بين الفينة والأخرى عن بعض المصاحبات الاجتماعية وربما السياسية الآتية ..[٨] إحدى الدراسات الحديثة حذرت من تزايد أعداد العاطلين عن العمل فى حالة البحرين بالقول:

« ... وخلال هذه الفترة من التكيف الاقتصادى واجراء التعديلات الهيكلية على نوعية وطبيعة الطلب على القوى العاملة فى مختلف القطاعات الاقتصادية ستبقى أعداد كبيرة من البحرينيين بدون أعمال، مما سيكون له آثار سلبية على مستوى الدخل الفردى والوضع الاجتماعى والنفسى للشخص العاطل، وسيكون وقع ظاهرة البطالة أكثر حدة على الجيل الحديث التخرج الذى يتوقع أن يشغل الوظائف التى تكفل له الدخل المالى والوضع الاجتماعى المرتفع. وفى ظل هذه الظروف سيكون من الصعوبة إقناع هؤلاء على الاستمرار فى برامج التعليم والتدريب خاصة فى حالة غياب الرؤية الواضحة لمستقبل هذه الوظائف والمهن التى يتم الإعداد لها....[٩] »

للتعليم الفنى مقابل التعليم العام فنسبة المسجلين فى التعليم الثانوى الفنى فى عموم المنطقة للعام الدراسى ١٩٨٧/٨٦م .. تشكل ٩,١٪ من المجموع الكلى للطلبة المسجلين فى المرحلة الثانوية. وأدنى هذه النسب فى الإمارات العربية المتحدة حيث وصلت نسبة المنخرطين فى التعليم الفنى ..الى ٣,٤٪ من أجمالى المسجلين فى هذه المرحلة أما فى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان فإن حجم المشاركة يرتفع بعض الشيء ليصل إلى نسبة ٦,٨٪و ٦,٣٪ على التوالى، وقد سجل عدد المنخرطين فى دولة قطر ما نسبته ٥,١٪ وتشكل الأعداد المطلقة لطلبة التعليم الفنى فى قطر أدناها حيث وصل عددهم ٣٩١ فى حين سجلت اعدادهم أعلاها فى المملكة العربية السعودية (١٣٠٩٥ طالبا) وتقدم الحالة البحرينية نموذجا آخر حيث ترتفع نسب المسجلين فى التعليم الفنى عن التعليم الثانوى العام إذ تصل الى (٧٥٨٠) ٥١,٢٪ من الإجمالى العام لطلبة المرحلة الثانوية (انظر الجدول رقم ١) والملاحظ ان اتجاه الطلبة البحرينيين نحو التعليم الفنى بهذا الحجم الكبير قد تم خلال السنوات القليلة الماضية. فحجم الطلبة البحرينيين المسجلين فى التعليم الفنى فى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩م مثل ما نسبته ٢٤,١٪(٢٠٤٨) من اجمالى عدد طلبة المرحلة الثانوية (٨٤٦٩) فى حين انها كانت فى حالة قطر ١٠,٩٪ وفى الكويت ٥٪ حتى العام الدراسى ١٩٧٥/٧٤م وقد علق وزير التربية والتعليم البحرينى الدكتور على فخرو على ظروف ارتفاع نسبة البحرينيين فى التعليم التقنى فى البحرين على النحو التالى.

« .. ففى البحرين استطعنا خلال أربع سنوات أن نقنع أو أن ندفع أحيانا حوالى ٦٥٪ من طلبة وطالبات الثانوية للالتحاق بالأقسام الفنية والمهنية. وبهذا خفضنا نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الاكاديمى العام من مستواها السابق الذى كان ٨٥٪ إلى المستوى الحالى وهو ٣٥٪ لقد تم ذلك فى مجتمع عربى ملىء بالانحياز الاعمى ضد المهن اليدوية. ولقد اقتضى ذلك وجود إرادة سياسية وخطوات تنظيمية[١٣]».

أما بالنسبة الى التعليم العالى المتوسط فان الاحصاءات المتوفرة تشير هى الأخرى إلى غلبة التعليم العالى الأكاديمى على التعليم العالى التقنى حيث إن البيانات المتوفرة فى (جدول رقم٢) تشير إلى تدنى نسب المسجلين فى التعليم العالى التقنى مقارنة بأولئك المسجلين فى التعليم العالى الأكاديمى فى عموم المنطقة.

النظامين إلى فروع وشعب مختلفة وربما يكون التطور الأخير الذى لحق بالتعليم العام وتفريعه إلى شعب ذات طبيعة مهنية كشعب الطباعة والأنسجة والملابس والفندقة والثروة الزراعية دليلا على ذلك. ويمكن تقسيم التعليم الفنى إلى مرحلتين .. تعليم فنى ثانوى وآخر جامعى .. ويتفرع منهما التخصصات المختلفة فى التعليم الفنى التجارى وكذلك فى التعليم الفنى الصناعى، وفى العلوم الصحية ، إضافة إلى مركز الفندقة والذى يقارب نظامه نظام القبول فى كلية الخليج الصناعية سابقا، والعلوم الصحية. من حيث اقتصاره على المرحلة الجامعية المتوسطة .

أما فى المملكة العربية السعودية والكويت وقطر فان نشأة التعليم الفنى فيها يعود إلى عقد الخمسينات، إلا أن الاهتمام به فى هذه الدول قد ازداد مع عقد السبعينات، ويبدو هذا الاهتمام واضحا فى حالة المملكة العربية السعودية بالتحديد فى خططها الخمسية الثانية والثالثة التى بدأت عام ١٩٧٥ ثم عام ١٩٨٠ م وما حملته من اهتمام واضح بتطوير القطاع التعليمى من حيث الكم والنوع. وقد كان ارتباط المدارس المهنية والمعاهد التقنية حتى عام ١٩٨٠ يعود إلى وزارة المعارف فى حين تعود مراكز التدريب إلى وزارة العمل حيث تم دمجها فى مؤسسة واحدة هى المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهنى وتدار من قبل مجلس إدارة يرأسه وزير العمل والشئون الاجتماعية[١١] وبالمثل نجد فى الكويت أنه تم تحويل مؤسسات التعليم المهنى الثانوى منذ عام ١٩٧٥ إلى كليات عليا متوسطة يتم القبول فيها بعد المرحلة الثانوية. حيث كانت وزارة التربية والتعليم تشرف على المعهد التجارى والكلية الصناعية فى حين أشرفت وزارة الصحة على كلية التمريض. وفى عام ١٩٨٢ أصبحت هذه المؤسسات خاضعة لإدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقى... وهى هيئة تعليمية مستقلة تماثل فى ذلك بعض الشىء استقلالية جامعة الكويت. ويقتصر التعليم الفنى فى قطر على المدرسة الصناعية والتى بدأ العمل فيها عام ١٩٥٨/٥٧ فى حين بدأ التعليم التجارى فيها منذ عام ١٩٦٦/٦٥م [١٢]

ويبدو أن خبرة دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان فى هذا الشأن فى غاية الحداثة حيث أنها تعود إلى بداية عقد السبعينات فى الأولى وإلى آواخره فى الثانية. وينقسم فيها التعليم إلى ثلاثة أقسام : صناعى وتجارى وزراعى.

ومن حيث العلاقة بين التعليم العام والفنى فإن البيانات المتوفرة تشير إلى تدنى أعداد المنتسبين

أن منظفى السيارات وحمالى الأسواق هم من الحاصلين على التعليم الابتدائى أو الاعدادى نجد أن قطاعا كبيرا من السواقين وعمال محطات البترول من الحاصلين على التعليم الثانوى بفروعه المختلفة أو قد يكون أعلى من ذلك أحيانا[١٤] ...أى بتعبير آخر أن الاختلاف بين النموذج البحرينى والنماذج الخليجية الأخرى هو فى الواقع نتيجة اختلاف تلك الظروف والمعطيات التى جعلت من العمل فى المثال البحرينى ضرورة اكثر منه اختيارا ، فالوفرة الكبيرة نسبيا للمتعلمين ومحدودية الريوع النفطية، بالاضافة إلى المعطيات التاريخية والذاتية الضاربة جذورها فى نسيج المجتمع البحرينى وعلاقاته ، كلها عوامل ساهمت فى تشكيل اتجاهات تتصف بالإيجابية حيال التعليم المهنى والفنى ، وكذلك القبول القسرى أحيانا أو الاختيارى أحيانا أخرى للمتوفر من فرص العمل .

ولا أعتقد أننا سنخرج هنا بأسباب جديدة لقلة الاقبال على التعليم التقنى فى أقطار الخليج الأخرى . وفى الواقع فإن التعليم التقنى فى عموم المنطقة وحتى فترة متأخرة كان محطة الفاشلين من الطلبة أو أولئك الذين يفتقدون للقوة بمضمونها الاجتماعى المستند إلى الأصول العائلية والقبلية وربما الأصول العرقية والاقتصادية المستندة للثروة والمال حيث أوضحت دراسة حديثة أن ٤٥,١٪ من عينة طلبة مقابل ٤٦,٤٪ من عينة الآباء من المبحوثين يعتقدون أن الداخلين فى التعليم التقنى هم من الطلبة الفاشلين، أو من ذوى السيرة الاجتماعية المضطربة أو البعض الذى دفعته ظروفه المعيشية لدخول التعليم التقنى.. باحثا عن الحافز المالى المقدم لطلبته أولضمان الحصول على عمل سريع ذى مردود مالى يقيه العوز .وبشكل عام فإن الاتجاهات الاجتماعيه نحو التعليم التقنى فى عموم المنطقة رغم التغير الحاصل من حيث إرتفاع درجة الإقبال عليه مقارنة بالسابق ، لازالت تتسم ببعض السلبية، فلا زالت نظرة أولياء الأمور مع تفضيل التعليم العام على الفنى (٦٢,٥٪) ومنهم من يعتقد ان التعليم التقنى ليس ذا علاقة بتقدم البلاد تكنولوجيا (٩١,٥٪) أو أنه قد لايكون له علاقة مساعدة على الاستغناء عن العمل الاجنبياً(٨٩,٢٪) أو أنه سيضمن لابنائهم عملا فى المستقبل (٧٤,٥٪).

وكان تشدد الآباء واضحا عندما أكد ٦٢,٧٪ انهم لايحبذون تزويج بناتهم من خريجى المعاهد الفنية والمهنية وأنهم سيخفون نبأ التحاق أبنائهم بالتعليم التقنى (٨٣,٨٪) عن الأقارب والأصدقاء. ومن المهم الإشارة هنا أن هذه الاتجاهات تكاد تشمل عموم أقطار المنطقة وأن اختلافها بين قطر وآخر لم يكن ذا أهمية إحصائية . بالمقابل نجد أن عينة الأبناء قد حملت بعض التغير

وتمثل حالة المملكة العربية السعودية أدناها حيث شكل طلبة التعليم العالى المتوسط (التقنى والمعلمين والمعلمات)ما نسبته ٨,٦٪ من مجموع طلبة التعليم العالى المتوسط الجامعى لعام ١٩٨٥/٨٤ وترتفع هذه النسبة فى حالة قطر لتصل إلى ١٩,٦٪ و ٣١,١٪ فى حالة الكويت لنفس العام أما فى حالة البحرين فان عدد طلبة المؤسسات التقنية العليا ومعاهد المعلمين والمعلمات قد سجل مانسبته ٧٧,٧ ٪من إجمالى طلبة الدراسات العليا والجامعية (انظر الجدول رقم٢) . ومن المهم الإشارة هنا إلى ان عدد طلبة المؤسسات التقنية العليا ومعاهد المعلمين والمعلمات فى حالة الكويت قد ارتفع من ٧,٨ ٪ فى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ إلى ٣٧,٦٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ ثم أخيرا إلى ٤٠,٨٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ويعزى هذا الإقبال على برامج التعليم التطبيقى فى الكويت إلى رفع معدلات القبول فى جامعة الكويت بالنسبة للطلبة الكويتيين الأمر الذى دفع بالباحثين منهم عن التعليم العالى الى الانخراط فى برامج التعليم التطبيقى من ناحية وإلى الحوافز الوظيفية والمالية الجديدة التى تم تقديمها لخريجى التعليم التطبيقى فى القطاع الحكومى .ويدخل ضمن ذلك بالطبع رفع مستوى التعليم التطبيقى الى المستوى الجامعى والى تطوير برامج "الهيئة "والى رغبة المؤسسة الرسمية الكويتية فى دفع الكويتيين إلى خارج حزام مؤسسة التوظيف التقليدى : القطاع التجارى والمالى والقطاع الصناعى .. إلخ وذلك بإكسابهم مهارات مهنية جديدة .

وقد دفعت أسباب متعددة البحرينيين فى السنوات الأخيرة نحو التعليم التقنى، قد يكون من أهمها عدم قدرة الجهاز الرسمى على استيعاب المزيد من مخرجات التعليم من البحرينيين نتيجة لصغر حجمه وقلة الريوع -من ريع- النفطية الأمر الذى دفع باتجاه البحث عن أعمال فى قطاعات العمل الاخرى، والتى ارتبط شرط الدخول اليها " بالحرفية " والخبرة مما خلق فى بعض الاحيان منافسة غير متكافئة بين العمل المحلى والمستورد. وقد حققت العمالة المحلية حضورا متزايدا لها فى بعض قطاعات القطاع الخاص وبالتحديد القطاع المصرفى الذى بات العمل المحلى يشكل مابين ٦٥الى ٧٥٪ من اجمالى قواه العاملة . بالاضافة إلى أن تعقد الحياه المعيشية دفع بالكثير من البحرينيين لقبول أعمال أوالدخول فى أعمال لم تكن ضمن المهن التى يتم القبول بها ...منها مثلا الدخول فى أعمال القطاعات الاقتصادية غير الرسمية مثل الحمالين (العتالين من عتالة) ومنظفى السيارات والمشتغلين فى صيد الأسماك وتجارة التجزئة أو الأعمال المهنية الدنيا كعمال التنظيف وفراشى المكاتب وعمال محطات البترول وبعض مستخدمى أعمال الفندقة .. إلخ . ومن الملاحظ أنه فى حين

وأطاح بمصادر قوتها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية. فمن الملاحظ مثلا أن معظم منتسبى التعليم الصناعى الثانوى فى معظم أقطار الخليج وحتى فترة متأخرة، من الجيل الثانى والثالث من المهاجرين من دول الجوار العربى أو الإسلامى والذين يفتقدون فى الغالب لمصادر القوة والجاه الجديدة القائمة على الأصول الاجتماعية والعرقية للفرد أو أنهم من ذوى الأصول الريفية ممن أودت عملية التحديث بمصادر رزقهم التقليدية وشتتت وجودهم، وبالتالى هويتهم الاجتماعية حيث تشير أحدى الدراسات الحديثة إلى أن مايقارب من ٤٠٪ من طلبة المدارس التقنيه فى المرحلة الثانوية فى البحرين هم من الأصول الريفية وأن هذا الرقم يرتفع ليشكل مايقارب ٧٥٪ من منتسبى برامج التلمذه المهنية والتدريب فى حين أن جل الباقين ينحدر إلى جماعات ذوى الدخل المحدودوبعض الشرائح الدنيا من الفئة الطبقية الوسطى الجديدة قاطنة الأحياء الحضرية القديمة أو المدن الحديثة التشييد[١٧] ومن المهم التأكيد هنا، أنه فى الوقت الذى تتجه مخرجات التعليم التقنى الثانوى من ذوى الاصول الطبقية الدنيا وكذا ذوى الاصول الاجتماعية غير الحضرية نحو الدخول المبكر فى سوق العمل تتجه الشرائح العليا من ذوى الأصول الطبقية الوسطى أو المدينية نحو مواصلة التعليم التقنى العالى ...أى بتعبير آخر ان الداخلين فى التعليم الثانوى الفنى من ذوى الأصول الاجتماعية والطبقية الدنيا ونتيجة لعوزهم الاقتصادى يتجهون نحو البحث عن أية فرص عمل تلوح فى الأفق أثناء أو بعد الانتهاء من الدراسة ، فى حين يتجه الآخرون من ذوى الأصول الطبقية الوسطى وربما بعض شرائح الفئات العليا وربما الدنيا من قاطنى المدن نحو التعليم التقنى العالى والأكاديمى بشكل عام . إذ يلاحظ أن الغالبية العظمى من طلبة الكليات التطبيقية العليا كالهندسة والطب وادارة الأعمال والمحاسبة وبرامج السكرتارية والعلوم التطبيقية هم فى الغالب من قاطنى المدن من المحليين أو من الوافدين العرب ، حيث تشكل الفئة الأخيرة - أى الوافدون العرب - فى بعض الجامعات الخليجية وخصوصا فى جامعة الكويت قبل الاجتياح العراقى جل طلبة الأقسام العلمية والتطبيقية.. يدفعهم فى ذلك البحث عن تخصصات دراسية ذات علاقة مباشرة بحاجات سوق المال، وبالمقابل تتجه الجماعات المنحدرة من الريف والبادية وبعض الشرائح الدنيا من الفئة أو أفراد بعض العائلات المدينية ذات الاتجاهات الاجتماعية المحافظة إلى الدراسات التربوية أو تلك المتجهة صوب الأعمال والمهن التقليدية فى قطاع التعليم فى حين تغذى الأولى - أى طلبة الكليات العليا - قطاعات العمل الحديثة فى قطاع الصناعة والخدمات والتى شهدت تغيرات كبيرة فى الفترة الأخيرة .

والإيجابية النسبية فى الموقف من التعليم التقنى حيث أفاد ٦٦,٥٪ من عينة الطلبة أنهم يعارضون فكرة أن التعليم العام أكثر فائدة من التعليم التقنى وكذلك عارضوا الفكرة القائلة إنه ضمان لمستقبل الطلاب (٦٣,٥٪) أى التعليم العام؛ إلا أنهم اشتركوا مع عينة الآباء فى معارضة فكرة انه سيغنى عن استقدام العمالة الاجنبية (٨٤,٢٪)[١٥]. والملاحظ أن مواقف عينة الأبناء من الطلبة قد تذبذبت بين أهمية التعليم التقنى فى عملية التنمية وبين قوة النسق القيمى السائد . فالمواقف الاجتماعية للآباء قد وجدت طريقها لأبنائهم ...الأمر الذى قد يشكل عائقا أمام تطور حقيقى للتعليم التقنى ... إن قلة الإقبال على دخول التعليم التقنى وكذلك برامج التدريب فى أقطار الخليج العربى قد دفعت بالمهتمين بقضية التعليم فى المنطقة لتجاوز هذه المشكلة وذلك بطرح فكرة إلغاء الازدواجية فى النظام التعليمى بين المهنى والعام وتبنى فكرة المدرسة الشاملة، الأمرالذى لم يلق هو الآخر القبول وبالتالى التطبيق . وتقوم هذه الفكرة على دمج التعليم التقنى والعام فى مؤسسات واحدة وتوجية التعليم الثانوى وجهة مهنية فنية تدفع الطالب إلى احترام العمل والمهنة وتخلق لدى المتعلمين إقبالا على التخصصات الفنية والمهنية بدون تمييز اجتماعى ضدهم، ولعل فكرة المدارس الشاملة من أنجع الأساليب لتحقيق البرامج والقضاء على الازدواجية فى التعليم الثانوى بشرط توفير أسباب نجاحها [١٦].

من ناحية أخرى ، فانه رغم عدم توفر دراسات تبحث فى المنشأ الاجتماعى لطلاب التعليم التقنى إلا أن الباحث المدقق لابد له من ملاحظة وبشكل جلى العلاقة بين المنشأ الاجتماعى للطلاب ونوعية الدراسة بمستوياتها ودرجاتها المختلفة . وبالبحث فى الأصول الاجتماعية لمنخرطى التعليم التقنى وبرامج التدريب المهنى والفنى مقابل التعليم العام والعالى نجد أنهم فى الحالة الاولى من المنحدرين من الأصول الطبقية الوسطى أو الدنيا، أو أن أصولهم تنحدر فى بعض الأحيان إلى بعض الجماعات العرقية أو الطبقية التى تفتقد للقوه بمضمونها الاجتماعى القائم على الاصول القبلية أو القوة والنفوذ السياسى أو القوة الاقتصادية . أو أنهم ، وهذا فى المستويات التعليمية العليا - من الجماعات العربية المهاجرة التى تفتقد القوة المستمدة من مفهوم المواطنة. وبشكل عام فان أغلب منتسبى التعليم التقنى وخصوصا فى مستوى المرحلة الثانوية من القادمين من الأحياء الفقيرة أو محدودى الدخل فى المجتمعات النفطية أو من المنحدرين من الجماعات الريفية أو القروية أو من الجماعات المحلية ذات الأصول الحضرية غير القبلية أو التى أودى الإعصار النفطى بأنماط حياتها التقليدية

٢٠١ - برامج التدريب المهنى :

تعتبر برامج التدريب المهنى والفنى غير المرتبطة بالمؤسسات التعليمية الرسمية أسبق فى وجودها من المؤسسات التعليمية الفنية حيث تعود نشأة بعضها إلى بداية عمل الشركات النفطية وبعض وزارات الدولة ذات الصبغة التطبيقية كالكهرباء والماء والصحة والاشغال - وقد انتقلت مراكز الدولة التدريبية بالاضافة لتلك التى تم إنشاؤها فيما بعد لتكون تحت إشراف وزارات العمل والشؤن الاجتماعية كما هو الحال فى البحرين والكويت وبعضها الآخر وقع تحت مظلة الهيئات الرسمية الجديدة المعنية بمسألة التدريب المهنى والفنى كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية . وتعتبر برامج المراكز التدريبية محاولة من قبل الجهات الرسمية لاعادة تدريب المتسربين من العملية التعليمية، أو أولئك الذين لم تتح لهم ظروفهم، لسبب أو لآخر ، الحصول على التعليم ، وذلك بتدريبهم على بعض المهارات أو المهن التى تعينهم فيما بعد للحصول على عمل ما. وتختلف الدول الخليجية من حيث القدرة على توفير العمل لمخرجات مراكز التدريب من دولة لأخرى ففى حين تدخل جل مخرجات المراكز التدريبية فى الدول الخليجية مجالات العمل الفنية التابعة لوزارات الدولة ، تلتحق جل مخرجات المراكز البحرينية بجيش الباحثين عن العمل نتيجة لقلة المعروض من العمل فى الجهاز الرسمى وتلكوء القطاع الخاص عن قبولهم وتتفاوت كذلك مدد وأوقات التدريب فى هذه المراكز ففى حين يقتصر التدريب فى بعضها على الفترة المسائية نجده فى بعضها الآخر يتركز فى الفترات الصباحية . وتتراوح مدد الدراسة فى هذه المراكز بين ست إلى ثلاث سنوات يكون بعدها المتدرب مؤهلا للانخراط فى سوق العمل . ويتم التدريب فى هذه المراكز على مرحلتين ، مرحلة يتلقى فيها الطالب المعلومات النظرية الأكاديمية والأخرى يلتحق فيها الطالب ببعض مؤسسات العمل ذات العلاقة بمجال التخصص فى القطاع الرسمى أو الخاص كإلحاق المتدربين وفقا لتخصصاتهم ببعض ورش اللحام أو النجارة أو بمصانع الأثاث أو بكراجات السيارات...الخ .

وتختلف درجة الاقبال على هذه البرامج من قطر لآخر أو من قسم تدريبى لآخر. ففى الوقت الذى يكون فيه العمل فى بعضها وفق طاقاته القصوى أو المتوسطة نجد ان بعضها الآخر يعمل وفق طاقاته الدنيا .. أو أحيانا أدنى من ذلك نتيجة لقلة أو عدم الإقبال على التدريب فى بعض الأقسام، رغم الحوافز المادية التى عادة ماتقدم لهؤلاء المتدربين . مما يعنى هدرا للمال والجهد .فمثلا مركز التدريب المهنى بدولة قطر والذى يضم ١٨ قسما يقوم بتدريب مايقارب من ٧٠٠ متدرب وأحيانا أدنى من

بالإضافة لذلك، فإن أبناء الفئات الأقل دخلا والأكثر وهناً من المنظور الاجتماعى -الاقتصادى هم الأكثر تسربا من العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة . داخلين بذلك فى المستويات الدنيا من العمل ومنافسين (بفتح الفاء) كذلك بعمالة وافدة أكثر تدريبا وقبولا بظروف عمل قد تتسم أحيانا بالقسوة والأجر الأقل . وحتى أولئك الذين قد قدرت لهم ظروفهم مواصلة التعليم الثانوى فإن ظروف حصولهم على عمل ذى عائد مالى معتدل وظروف عمل مريحة قد لاتبدو فى الآونة الأخيرة فى بعض أقطار المنطقة بذات السهولة السابقة . مما يضطرهم بالتالى للقبول بذات الأعمال التى بكر متسربو العملية التعليمية فى دخولها ، هذا إن لم يلتحق كل هؤلاء بجيوش الباحثين عن العمل، الأمر الذى يطرح وبإلحاح مدى تأثير العملية التعليمية فى النقلة الاجتماعية أو بالأحرى خرافة مايسمى بالميروتوقراطية Meritocracy فى التحول والحراك الاجتماعى[١٨].

ومرة أخرى نعود ونؤكد من جديد ، أن التعليم واكتساب المهارات التقنية والمهنية قد تمثل للبعض، خصوصا الفئات المحدودة القوة الاجتماعية والاقتصادية ، إحدى عناصر القوة التفاوضية فى سوق العمل المحلى فى حين يشكل الجانب الذاتى فى الأصول الاجتماعية والمرجعية العرقية أحد عناصر القوة التفاوضية للجماعات الاخرى وبشكل عام فإن خبرات العالم الثالث فى التعليم تشير إلى أنه فى الوقت الذى يتجه أبناء الفئات الاجتماعية العليا فى المجتمع نحو التعليم الأكاديمى ويدخلون المؤسسات التعليمية الخاصة وتاليا يحتلون قيادة العمل الاجتماعى والاقتصادى يتجه أبناء الفئات الوسطى وربما الدنيا لدخول التعليم التطبيقى وكليات التربية محتلين بالتالى الأعمال الوسطى والدنيا فى السلم الوظيفى وربما الاجتماعى . أى وكما أشار البعض أن التربية باعتبارها مشروعا اقتصاديا ذا رباط علائقى بالتكوين الاجتماعى. -الاقتصادى القائم فى المجتمع . فهى تستمد بذلك خياراتها الأساسية من القيم السائدة فى المجتمع وهى فى الوقت نفسه محكومة من حيث التنظيم والمحتوى بمنظومة العلاقات الاجتماعية . الاقتصادية القائمة فيه[١٩] . أى وكما قال البعض: «..إن النظام التعليمى فى بداية دخوله لهذه المجتمعات (ومنها منطقة الخليج) قد يكون عاملا مساهما فى تحقيق النقلة الاجتماعية لبعض الفئات الاجتماعية ، إلا أنه والحق يقال ، عجز (فى الفترة الأخيرة) عن إحداث تحولات أساسية فى بنية المجتمع وعلاقاته . بل إنه وبخلاف ذلك جاء ليعزز من قوة القيم التقليدية ذات العلاقة ببناء القوة فى المجتمع وليكرس واقع التدرجية الأفقية والعمودية...[٢٠]».

ذلك بكثير فى الوقت الذى تسمح طاقاته الاستعابية بتدريب ٩٠٠ متدرب دون الحاجة للتوسع المكانى أو التوسع فى إمكانيات المركز التقنية ..أى بتعبير آخر ان هذا المركز لايستغل أكثر من ٧٧٪ من طاقاته الاستعابية .وبالطبع فإن النسبة ستنخفض بعض الشئ إذا ماأضيف إلى هذا الرقم المتسربون من المركز، الأمر الذى يعنى أحد أمرين وإما أن هذا المركز يتجاوز فى طاقاته القدرة الاستيعابية للمجتمع القطرى، أو أنه كبقية مراكز المنطقة وهذا هو الأرجح ،يعانى من قلة الإقبال المحلى على مثل هذه البرامج لأسباب سبق وأن أشرنا إليها فى الصفحات السابقة .وبالمثل يمكن أن يقال عن مراكز التدريب الاخرى التى تعانى نتيجة قلة الإقبال على برامجها من ارتفاع شديد فى تكلفة تدريب الفرد. من ناحية أخرى فان البيانات المتوفرة وخصوصا عن برامج التلمذة المهنية فى البحرين، تشير إلى أن عدد الطلبة المسجلين فى المراحل الدراسية الثلاث قد بلغ حوالى ٤٩٥ للعام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ تخصصات مهنية هى النجارة والآلات واللحام ،البناء، الكهرباء، صيانة وتمديد الكهرباء، التكييف والتبريد، تمديدات المجارى الصحية وتصليح السيارات. وتختلف التكلفة السنوية للطالب باختلاف التخصص كما أنها تختلف باختلاف السنة الدراسية. حيث ترتفع فى السنة الأولى لتصل فى المعدل إلى ٥٦٧٩ دينارا بحرينيا فى السنة وتقل فى السنة الثانية (١٠٥٢) دينارا والثالثة (١٣٣٤) دينارا[٢١] أما البرنامج الآخر ، خطة العشرة آلاف متدرب فانه يهدف الى تدريب ١,٠٠٠ متدرب سنويا خلال سنوات الخطة العشر من الحاصلين على الثانوية العامة فى حين يتم سنويا قبول اقل من ٧٠٠ طالب أى أقل من العدد المطلوب سنويا .كما أن حجم مساهمة القطاع فى تمويل المشاريع التدريبية فى تقلص مستمر. وقد علقت إحدى الدراسات الرسمية فيما يتعلق بخطة العشرة آلاف متدرب على النحو التالى :

«يواجه البرنامج صعوبة فى الحصول على العدد الكافى من المتدربين المؤهلين، الذى قد يكون نتيجة لتردد وعدم رغبة الخريجين البحرينيين للتقدم إلى هذا البرنامج. بالإضافة الى تردد أصحاب الأعمال فى السماح للبحرينيين العاملين لديهم بالانخراط فى برنامج التدريب خلال ساعات العمل خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية غير المؤاتية وقد ينتج عن ذلك تحمل أعباء وتكاليف عالية اخرى متعلقة بالتدريب. ونتيجة لذلك فإن مثل هذه المؤسسات والشركات لاتحصل على الفوائد المرجوة من جراء مساهمتها فى تحمل رسوم التدريب التى يفرضها المجلس الأعلى[٢٢] ».

وبشكل عام فإن برامج التدريب ليس فى حالة البحرين فحسب وإنما فى عموم المنطقة يبدو أنها

لاتحقق النجاح المطلوب سواء من حيث الكفاية الفنية لمخرجات البرامج التدريبية أو فى عجز الجهات المسئولة عن إيجاد العمل المناسب لهم، مما يعكس بالتالى انطباعا غير مشجع عن مؤسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى لكل من يفكر فى الإقبال عليه . وضع كهذا يتطلب ليس فقط تغيرات أساسية فى طبيعة البرامج ضمن علاقاتها بحاجة السوق وإنما يتطلب أيضا موقفا أكثر جدية فى البحث عن فرص عمل جديدة أو تبنى موقف أكثر جدية فيما يتعلق بمسألة الاحلال التى تبدو فى حالة ترشيدها الخيار الأكثر قربا من الواقع فى ضوء المعطيات المعاصرة. وقد أكدت الدراسة السابقة الذكر ذلك بالقول التالى:

«مهما كان حجم التغير القائم أو المقترح فى برامج التدريب فإنه لن يحقق الأهداف المرجوة منه مالم يرافق ذلك خلق شروط جديدة فى سوق العمل المحلى تساهم فى استيعاب مخرجات برامج التدريب من قبل القطاع الصناعى[٢٣]».

٣- سوق العمل : دور متنام للعمالة الوافدة

لن ندخل فى توصيف حالة اعتماد المنطقة على العمل الأجنبى ، حيث ان الدراسات الأخرى فى هذا المجال قد أطالت فى الشرح والوصف . إلا أن مانريد تأكيده أن العمل الأجنبى قد أصبح وبمرور الزمن عنصرا أساسيا من عناصر عملية الإنتاج فى المنطقة .أى وبتعبير آخر إن العماله الوافدة وبشكل عام ونتيجة لدورها الاقتصادى - الاجتماعى المتعاظم ، ستبقى تشكل عنصرا أساسيا من مدخلات التنمية السائدة وأنماط الإنتاج .وقد لايكون لغوا إذا قلنا إن هذه الأنماط قد تشكلت فى ضوء سيادة العمل المستورد أكثر مما تشكلت فى ضوء إمكانية سيادة العمل المحلى [٢٤] فالعمل الأجنبى بات يشكل مايقارب ٦٤٪من إجمالى قوة العمل فى عموم المنطقة حتى عام ١٩٨٥ م وتشير البيانات المتوفرة فى الجدول رقم ٣ إلى تقلص حجم المساهمة المحلية مقارنة بالعمالة الوافدة حيث تدنت هذه المساهمة من عام ٦٢٪ ١٩٧٥م إلى ٤١٪ ١٩٨٠م ثم إلى ٣٤٪عام ١٩٨٥ . وسجلت عموم أقطار المنطقة هبوطا ملحوظا فى تمثيل عملها المحلى مقارنة بالعمل الأجنبى فيما عدا دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث سجل العمل المحلى فى الأولى صعودا من ١٧٪ عام ١٩٧٥م إلى ١٧,٤٪ ١٩٨٠ م ثم إلى ٢٣,٥٪ عام ١٩٨٥م أما فى الثانية فقد ارتفع حجم المشاركة المحلية من قوة العمل من ١٠,٣٪عام ١٩٨٠م إلى ١٢,٤٪عام ١٩٨٥ ولا يعزى هذا الارتفاع فى حجم

المشاركة المحلية إلى ارتفاع حقيقى فى نسبها وإنخفاض فى نسب المشاركة الأجنبية بقدر ما قد يكون محصلة لتغير فى نظام تسجيل المعلومات عن العمالة الوطنية . بالإضافة لذلك فإن التركيب المهنى والتعليمى للقوى العاملة فى الخليج يختلف من قطر لآخر . فالبيانات المتوفرة فى الجدول رقم ٤ تشير إلى ثلاث فئات تعليمية: الأميون والحاصلون على التعليم الثانوى وحاصلو الإجازة الجامعية.. فمثلا ما يقارب..من نصف العمالة القطرية هم من الاميين مقابل ٢٥٪ فى حالة البحرين و١٤٪ فى حالة الكويت . أما الحاصلون على التعليم الثانوى فقد مثلوا ما نسبته ١٠,٦٪ فى قطر و٢٠٪ فى حالة البحرين و١٤,٣ ٪ فى الكويت وترتفع نسبة الحاصلين على التعليم الجامعى فى حالتى قوة العمل الكويتية والقطرية لتمثل مانسبته ٤,٤٪ . ويعود انخفاضها فى حالة البحرين لعدة أسباب قد يكون منها حداثة التعليم الجامعى فى البحرين (بدأ رسميا عام ١٩٧٨م) وكذلك التوجيه المهنى للنظام التعليمى فى مرحلته الثانوية مما يعنى دخولا مبكرا لمخرجاته فى سوق العمل . ومن دراسة حديثة مقارنة تم اجراؤها على القطاع الصناعى البحرينى وجد أن ٥٣,٧٪ من مفردات العينة البحرينية مقابل ٣٨,٢٪ من العينة الوافدة هم من الحاصلين على التعليم الثانوى فى حين أن النسبة العليا ٤١,١٪ من العينة الوافدة مقابل ١٩,٧٪ من العينة البحرينية هم من الحاصلين على التعليم الجامعى[٢٥].

أما من حيث قطاعات المشاركة المحلية فى سوق العمل فان البيانات المتوفرة تشير إلى أن هذه المشاركة تتسم بالهامشية وتختلف درجة حدتها من قطر لآخر إلا أنها جميعا تشترك فى هذه الحقيقة. فجل العمل المحلى متركز فى القطاع الخدمى حيث ترتفع المشاركة إلى حوالى ٨٠,٤٪ فى حالة قطر وتنخفض إلى ٣١٪ فى حالة قوة العمل البحرينية لعام ١٩٨١م وبالمقابل نجد تدنى المشاركة المحلية فى القطاعات الانتاجية مثل قطاع الصناعة والنفط والكهرباء حيث إن العمل المحلى مقابل الأجنبى قد يشكل مانسبته ١٠٪ من اجمالى قوة عمل هذه القطاعات و٦٩٪ فى البحرين و٤٩,٥٪ فى المملكة العربية السعودية و٣٦,٢٪ فى سلطنة عمان و١٩,٧٪ فى قطر و١٣,٤٪ فى الكويت (انظر الجدول رقم ٤). ولا تتوفر بين أيدينا بيانات أو دراسات تفصيلية تربط بين هذه القطاعات والقطاعات الأخرى ومخرجات التعليم . أو أن المتوفر من البيانات أو الدراسات أو النوايا لايرقى لأن يمثل خطة / خططا فى مجال الإحلال والربط بين التعليم وسوق العمل . وتحاول الخطة البحرينية لعملية الإحلال أن تقدم بعض الحلو ل لمشكلة البطالة وتزايد أعدادها كما أنها من حيث أهدافها

محاولة لربط التعليم بسوق العمل. وقد حددت الخطة مايقارب من ١٣ وظيفة تندرج من حيث المكانة الاجتماعية والمتطلبات الوظيفية وكذلك التأهيل التعليمى ضمن الوظائف التى يمكن أن تتم فيها عملية الإحلال . وتتدرج هذه الوظائف من المناصب الإشرافية العليا إلى مهن الباعة والسواقين والتى يبلغ حجم الشغل الأجنبى فيها حوالى ٦٠ ألف عامل وعاملة أى مايقارب من ٦٩٪ من شاغلى هذه المهن وتتركز الغالبية العظمى من هؤلاء ٩٦,٦٪ (٥٨ ألف) فى القطاع الخاص[٢٦] انظر الجدول (رقم٥). وكذلك فان الخطة تسعى وبافتراض حيادية المتغيرات الاخرى ، إلى أن تقوم بعملية إحلال مايقارب من ٣٦ ألف بحرينى من الباحثين عن العمل وكذلك من مخرجات العملية التعليمية ومراكز التدريب خلال زمن الخطة والممتد منذ بداية عام ١٩٨٩ م حتى نهاية عام ١٩٩٣م (انظر الجدول رقم٦) .

ولايبدو أن كل الأعمال المدرجة ضمن خطة البحرنة هى ذات علاقة مباشرة ببرامج التعليم . إلافى بعض منها مما يعنى إن هذه الخطة يجب أن تأخذ فى اعتبارها قضية إعادة التدريب، ليس فقط من مخرجات التعليم العام والاكاديمى وإنما كذلك اعادة تدريب مخرجات التعليم التقنى. وتبقى فى الأخير مسألة تطبيق الخطة أو بتعبير أعم وأشمل القدرة على تطبيق خطط توطين العمل أو القطاع الاكبر منه وهذا فى الواقع مرتبط على وجه التحديد بمدى توفر الإرادة السياسية الراغبة فى ذلك والداعمة له كما هو مرتبط بانفصام شبكة المصالح الاقتصادية المعقدة والقائمة بين لفيف من المؤسسات الرسمية وخارجها من المحليين والوافدين . فخطط توطين العمل فى منطقة الخليج لاتصطدم بالنقص الكمى للعمل المحلى وقصور مهاراته وخبراته الفنية فحسب؛ وإنما هى مرتبطة وبصورة أكبر بحقيقة أن استمرار بقاء العمل المستورد بالنسبة لبعض الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المحلية، والوافدة ذو مغانم اقتصادية جمة وعديدة . فقطاع كبير من الإسكان الخاص وحجم القدرات الشرائية داخل الأسواق المحلية وكذا حركة خطوط الطيران من وإلى دول المنشأ وقطاع الخدمات الشخصية .. إلخ يعتمد فى استمرار منافعه على ديمومة بقاء قطاعات العمل الأجنبى . وقد لمح البعض إلى هذه الإشكالية بقوله :

« ..هناك اختلاط وتداخل شديدان بين صانع القرار وأصحاب الأعمال وخاصة فى منطقة الخليج مما يجعل حتى ترشيد سياسات الموارد البشرية فيها أمرا بالغ الصعوبة إن لم يكن متعذرا »[٢٧].

الخاتمـــة :

ومرة اخرى نعود ونكرر أن البحث فى مسألة العلاقة بين التعليم والعمل بقدر ماهى علاقة أو قضية فنية فانها كذلك حاملة لأبعاد اجتماعية وسياسية . فالتعليم كما هو معين اقتصادى ووسيلة من وسائل إحداث النقلة الاجتماعية، فإنه أيضا كما تقدم خبرات الدول الأخرى من العالم الثالث أو المتقدم ، مصدر لبعض المشكلات الاجتماعية والسياسية وكذا قد يكون سببا لعطالة قطاع واسع من الداخلين فيه. فقضية العاطلين عن العمل من المتعلمين وخريجى الجامعات ومعاهد التعليم والتدريب التقنى ليست قضية منعزلة عن السياق الاجتماعى - الاقتصادى أو أنها ذات علاقة بطبيعة النظام التعليمى أو التدريبى ذاته ، بل إنها فى الواقع إحدى محصلات النمط/ الأنماط التنموية المتبناه والتى بقدر ماحققت الكثير من الخدمات الاجتماعية بقدر ماهى كذلك كانت أحد مصادر الاستقطاب الواضح للثروة وتشتيت الهوية . من هنا اعتقد البعض أن عملية الموائمة بين التعليم والعمالة ينبغى أن تنطلق من استراتيجية التنمية ذاتها ، لا أن تخرج عنها ، وما تحمله من مضامين اجتماعية فيما يتعلق بضرورة العمل وكذا تحديد الدخول والمكانات الاجتماعية[٢٨].

من ناحية أخرى، فإن المطالبة بمزيد من الربط بين التعليم ومتغيرات السوق قد تبدو فى بعض الأحيان غير متسقة مع الواقع . فصناعة التربية هى فى الواقع وبحكم طبيعتها القيمية متخلفة بعض الشئ عن صناعة التكنولوجيا . أو أنها بتعبير محدد لم تصمم لمواجهة التغيرات المتسارعة فى الصناعة حيث سيبقى التعليم بشكل عام عاجزا عن تقديم مخرجات جاهزة لسد الاحتياجات المتجددة لسوق العمل. من هنا باتت مسألة الموائمة بين عنصر التعليم وسوق العمل تستلزم وبشكل محدد مرونة وقدرة أكبر للنظام التعليمى ومواكبة منه لمتغيرات المعرفة والتكنولوجيا من ناحية وكذا قدرة مخرجاته على التكيف السريع مع متغيرات سوق العمل وكذا المشاركة الأوسع فى المجتمع من ناحية أخرى ..إلا أن كل ذلك مرتبط فى المحصلة النهائية بالقدرة على بلورة إرادة سياسية داعمة لمسألة التغيير والإصلاح التربوى . وربما الاصلاح المجتمعى فى إطاره العام .تلك المسألة التى لايمكن تحقيقها فى ظل إستمرارية غياب رؤية مجتمعية مؤسسية تتجاوز فى ذلك أحادية الرؤية من ناحية والعصبية القائمة على العرقية والإقليمية من ناحية أخرى .

جدول (١)

عدد الطلبة المسجلين فى التعليم الثانوى الفنى لعام ١٩٨٧/٨٦م

نوع التعليم / الدولة	زراعى		صناعى		تجارى		صحى		المجموع الكلى		مجموع طلبة الثانوية	نسبة التعليم الثانوى الفنى الى مجموع طلبة الثانوية
	إناث	المجموع	إناث	المجموع	انات	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع		
الامارات العربية المتحدة		٢٦				٦٤١		٣٦		٧٠٣	٢٠٧٥٣	٣,٤٪
البحـــــــرين *	-	١٠١	-	٢٨٠٧	١٩٦٤	٤٠٩٩	٥٠	٢١٣	٢٠١٤	٧٢٢٠	١٤٧٩٤	٤٨,٨٪
الكـــــــويت	-									٢٧٠١	٩٠٩٦٥	٣,٠٪
المملكة العربيةالسعودية	-	٢٦٦	-	٥٠٠٧	-	٧٨٢٢	-			١٣٠٩٥	١٩٢٠٦٣	٦,٨٪
عمـــــــان	-	١٣٠	-	١٨٣	١٠٨	٤٢٦	-	-	١٠٨	٧٣٩	١١٦٤٦	٦,٣٪
قطـــــــر	-	١٠٣	-	٢٨٨	-	-	-	-	-	٣٩١	٧٦٥٠	٥,١٪

* اضافة الى طلبة الشعب المهنية فى الثانوية العامة وعددهم ٣٦٠حيث يرتفع العدد الاجمالى الى ٧٥٨٠وتزيد النسبة الى ٥١,٢٪.
الداخلون فى مراكز التدريب المهنى والتى تدخل فى مستوى المرحلة الثانوية .

المصدر :- مكتب التربية العربى لدول الخليج العربية - التقرير الاحصائى السنوى للتعليم فى دول الخليج العربية - للعام ١٩٨٧/٨٦.
- وزارة التربية والتعليم . احصاءات التعليم للعام الدراسى ١٩٨٧/٨٦ البحرين - قسم الاحصاء التربوى١٩٨٨م.

جدول رقم (٢)

عدد الطلبة المسجلين فى معاهد التعليم العالى المتوسط التقنى والتعليم الجامعى لعام ١٩٨٥/٨٤م

الدولة	عدد المعاهد		عدد الطلبة المسجلين فى التعليم العالى المتوسط		عدد الطلبة فى التعليم الجامعى	نسبة طلبة التعليم العالى المتوسط	
	التقنى	معاهد المعلمين	التقنى	المعلمين والمعلمات		الى طلبة التعليم الجامعى	الى اجمالى طلبة التعليم العالى والجامعى
الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–	–	–	–
البحرين	٣	–	٣٣٩٢	–	٩٧١	٣٤٩,٣٪	٧٧,٧٪
المملكة العربية السعودية	٤	٢٩	٦٢٧	٦٩٢٨	٨٠٢٢١	٠,٧٨٪	٨,٦٪
عمان	١	٢	٣٨٠	١٦٧	–	–	
قطر	٢	٢	٣١٠	٦٨١	٤٠٦٥	٧,٦٪	١٩,٦٪
الكويت	٨	٢	٥١٤٢	٢٥٨٣	١٧٠٤٧	٣٠,٢٪	٣١,١٪

*الأرقام لعام ١٩٨٧/٨٦م

** الأرقام لعام ٨٥/ ١٩٨٦ م

المصدر :-الأمانة العامة للاتحاد العربى للتعليم التقنى - دراسة واقع التعليم العالى المتوسط (الفنى والمهنى)- مكتب التربية العربى لدول الخليج العربى . -وزارة التخطيط - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٧ - الإدارة المركزية للإحصاء - الكويت - ١٩٨٧ .

- مجلس الوزراء . المجموعة الاحصائية ١٩٨٧ - الجهاز المركزى للإحصاء - البحرين ١٩٨٨م.

جدول رقم (٣)
القوى العاملة فى دول مجلس التعاون

السنة	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥			نسبة المواطنين الى مجموع الايدى العاملة (٪)		
الجنسية / الدولة	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الامارات العربية المتحدة	٤٤,٧	٢٣٤,١	٢٧٨,٨	٥٣,٩	٤٧٠,٨	٥٢٤,٧	٦٥,٣	٤٦٠	٥٢٥,٣	١٦	١٠,٣	١٢,٤
البحرين	٤٦,٤	٣٨,٧	٨٥,١	٦١,٦	٧٣,٩	١٣٥,٥	٨٨,٦	١١٤,٧	٢٠٣,٣	٥٤,٥	٤٥,٥	٤٣,٦
المملكة العربية السعودية	١٤٣٩,٧	٤٨٤	١٩٢٣,٧	١٥١٨,٧	١٦٩٤	٣٢١٢,٧	١٦٢١,١	٢٧٢١	٤٣٤٢,١	٧٤,٨	٤٧,٣	٣٧,٣
سلطنة عمان	١٥٥	٧٠	٢٢٥	١٦٨	١١٢	٢٨٠	١٧٨	١٩١	٣٦٩	٦٨,٩	٦٠	٤٨,٢
قطر	١١,٧	٥٧	٦٨,٧	١٦,٦	٧٩	٩٥,٦	٢٤	٧٨	١٠٢	١٧	١٧,٤	٢٣,٥
الكويت	٩٢,٤	٢١٧,٦	٣١٠	١٠٨,٥	٣٩٢,٦	٥٠١,١	١٣٠,٣[1]	٥٤١,٢[1]	٦٧١,٥[1]	٢٩,٨	٢١,٧	١٩,٤
مجموع دول المجلس	١٧٨١,١	١١٠١,٤	٢٨٩١,٣	١٩٢٧,٣	٢٨٢٢,٣	٤٧٤٩,٦	٢١٠٧,٣	٤١٠٥,٩	٦٢١٣,٢	٦٢	٤١	٣٤

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة : النشرة الاقتصادية ،العدد الثانى ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧ ـ ص ٢٤٨

(١) عبد الحميد صفوت وآخرون . مرجع سابق

جدول رقم (٤)

اجمالى القوى العاملة فى دولة البحرين حسب المهن المختارة والجنسية

(القطاع الحكومى - القطاع الخاص من ١٠ فاكثر - الهيئة البلدية المركزية) اكتوبر ١٩٨٨م

مجموعات المهن / الجنسية	الادارة العليا	الادارية	الاشرافية	الفنية والهندسية	مهن المكاتب	التمريض	الكتابية	الحاسبة ومشغلى الاجهزة	السكرتارية	مهن التسويق	البيعية	مهن الطعام والفنادق	الحرفيون	السائقون	المجموع
الاعداد المطلقة															
بحرينى	٣٤١	٨١٠	١٠٨٧	١٦٨٣	٢٧٧	٨٤٤	٥٥٢٢	٤٧٦٤	٨١٦	١٠١	٣٢٥	٢٩٨	٧١٩٦	٢٣٨٤	٢٦٤٤٨
غير بحرينى	٣٧٨	١١٩٠	١٦٤٥	٤٥٤١	٢٩٨	٩٨١	١٩٠٦	٢٦٧٨	٦٧٩	٦١	١٢٢٧	٢٥٢٦	٣٩٧٦٤	١٧٠٨	٥٩٥٨٢
المجموع	٧١٩	٢٠٠٠	٢٧٣٢	٦٢٢٤	٥٧٥	١٨٢٥	٧٤٢٨	٧٤٤٢	١٤٩٥	١٦٢	١٥٥٢	٢٨٢٤	٤٦٩٦٠	٤٠٩٢	٨٦٠٣٠
النسبة المئوية															
بحرينى	٤٧	٤٠,٥	٤٠	٢٧	٤٨	٤٦	٧٤	٦٤	٥٥	٦٢	٢١	١١	١٥	٥٨	٣١
غير بحرينى	٥٤	٥٩,٥	٦٠	٧٣	٥٢	٥٤	٢٦	٣٦	٤٥	٣٨	٧٩	٨٩	٨٥	٤٢	٦٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ادارة تنمية القوى العاملة - مشروع خطة بحرنة الوظائف لدولة البحرين خلال الفترة ١٩٨٩ -١٩٩٣م وزارة العمل والشئون الاجتماعية ١٩٨٩م.

جدول (٥)

حجم العمالة فى القطاعات (والأنشطة الاقتصادية) الأربعة حسب الجنسية والجنس

الدولة	النشاط الاقتصادى (القطاع)	مواطنون			غير المواطنين			الجملة		
		ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الامارات العربية المتحدة(١)	المناجم والمحاجر واستخراج النفط			١٥٤١			١٠٣١١	١١٢٩٢	٥٦٠	١١٨٥٢
	الصناعات التحويلية			١٥٣٤			٣٣٣٤١	٣٤٤٦٢	٤١٣	٣٤٨٧٥
	الكهرباء والغاز والمياه			٢٧٣٨			٨٢١٤	١٠٩١٢	٤٠	١٠٩٥٢
البحرين (٢)	التعدين والتحجير			٥٢١			٢٨٢			٨٠٣
	التصنيع			١١٠١٨			٧٦٥٦			١٨٦٧٤
	الكهرباء والغاز والماء			٧٤٢٠			٦٩٨			٨١١٨
المملكة العربية السعودية	النفط			٥٦٠٥١			٩٠٤٩			٦٥١٠٠
	الصناعات التحويلية			١٦٣٧٣٧			٢٤٧٦٦٣			٤١١٤٠٠
	المرافق			٨٨٧٣٥			٥٨٦٦٥			١٤٧٤٠٠
سلطنة عمان (٤)	النفط			٣٢٠٠			٢٨٢٠			٦٠٢٠
	الصناعة			٢٠٠٠			٧٠٢٠			٩٠٢٠
	الكهرباء			٧٦٥			١٠٥٣			١٨١٨
	تحلية المياه			٤٢٥			٣٥٠			٧٧٥
قطر (٥)	النفط			٩٦٤			١٨٠٦			٢٧٧٠
	الصناعة			٤٥٧			١٢٨٤٢			١٣٢٩٩
	الكهرباء			١٠٠٥			٣٠٢٨			٤٠٣٣
	تحلية المياه			٢٠٠٥			٤٣٤			٢٤٣٩
الكويت (٦)	المناجم والمحاجر	٢٤٦٨	٤٣	٢٥١١	٤٢٣٣	٢٨٩	٤٥٢٢	٦٧٠١	٣٣٢	٧٠٣٣
	الصناعات التحويلية	٤٥٥٢	١٤٠	٤٦٩٢	٤٥٢٦٢	١٠٣٥	٤٦٣٩٧	٤٩٨١٤	١٢٧٥	٥١٠٨٩
	المياه والغاز والكهرباء	١٥١٠	٥٤	١٥٦٤	٥٨٨٧	١٥	٥٩٠٢	٧٣٩٧	٦٩	٧٤٦٦

(١) احصاء ١٩٨٠م (مصدر سابق)
(٢) احصاء ١٩٨٥م(مصدر سابق)
(٣) احصاءات عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ (مصدر سابق)
(٤) احصاءات ٥عام ١٩٨م(مصدر سابق)
(٥) احصاءات عام ١٩٨٣م (مصدر سابق)
(٦) احصاء ١٩٨٥م(مصدر سابق)

المصدر : حميد صفوت ابراهيم . مصدر سابق

جدول رقم ٦

خطة احلال القوى العاملة البحرينية فى الفترة من ١٩٨٩/١٩٩٣

الرقم المسلسل	التخصص والمهن	العرض المتاح من القوى العاملة الوطنية المقرر احلاله فى وظائف العمالة غير البحرينيين										اجمالى عدد غير البحرينيين العاملين بالمهن	نسبة البحرين الاجمالية
		٨٩/٨٨		٩٠/٨٩		٩١/٩٠		٩٢/٩١		٩٣/٩٢			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
٨	الادارة العليا والادارية والاشرافية	١٣٢	٤.١٪	١٦٢	٥.٢٪	١٧٠	٥.٨٪	١٧٨	٦.٥٪	١٧٠	٦.٦٪	٨١٢	٢٥.٢٪
٩	الفنية والهندسية	٢٢٥	٥٪	٣٠٩	٧.٢٪	٢٧٣	٦.٨٪	٢٨٢	٧.٦٪	٢٦٠	٧.٥٪	١٣٤٩	٢٩.٧٪
١٠	الحاسوب	٤٦	١٥.٤٪	٦٤	٢٥.٤٪	٦٤	٣٤٪	٦٧	٥٤٪	٦٧	١١٧.٥٪	٣٠٨	١٠٣٪
١١	التمريض	١٠٠	١٠.٢٪	٨٥	٩.٦٪	١٢٢	١٥.٣٪	٩٠	١٣.٤٪	٥٠	٨.٦٪	٤٤٧	٤٥.٦٪
١٢	الكتابية	٩٤٠	٤٩.٣٪	٣٤٤	٣٥.٦٪	٣٩١	٦٢.٧٪	٤٠٨	١٧٦.٦٪	٤٣٤	.	٢٥١٧	١٣٢٪
١٣	المحاسبة	٥٩١	٢٢٪	٢٤٣	١١.٦٪	٢٧٣	١٤.٨٪	٢٧٤	١٧.٤٪	٢٨٨	٢٢.٢٪	١٦٦٩	٦٢.٣٪
١٤	السكرتارية	٢٤٦	٣٦.٢٪	١٢٠	٢٧.٧٪	١٣٦	٤٣.٥٪	١٣٩	٧٩.٩٪	١٤٥	٤١٤.٣٪	٧٨٦	١١٥.٨٪
١٥	البيع والتسويق	٥٤٦	٤٢.٤٪	٢٣٩	٣٢.٢٪	٢٦٤	٢٥.٥٪	٢٦٢	١٠٩.٦٪	٢٧٧	.	١٥٨٨	١٢٣.٣٪
١٦	المطاعم والفنادق	٣٠٦	١٢.١٪	٣٠٢	١٣.٦٪	٣٢٤	١٦.٩٪	٣٣٤	٢١٪	٣٤١	٢٧٪	١٦٠٧	٦٣.٦٪
١٧	العمال المهره	٢٠٠٨	٥.١٪	١٢٥٢	٣.٣٪	١٣٥٣	٣.٧٪	١٣٩٧	٤٪	١٦٨٩	٥٪	٧٦٩٩	١٩.٤٪
١٨	السائقون	١٢٤	٧.٢٥٪	١٢٤	٧.٨٪	١٢٤	٨.٥٪	١٢٤	٩.٣٪	١٢٤	١٠.٢٪	٦٢٠	٣٦.٣٪
	الاجمالى											١٩٤٠٢	٣٣٪
												٥٩٥٨٢	

المصدر : نفس المصدر السابق

الهوامش

١- Dale, Roger - Learning to be ..... what ? Shaping Education . in " Developing Societies in Hamza Alavi and Teoder Shanin (ed.) Introduction to the Sociology of Developing Societies London : Macmillan - 1982 p. 410.

٢- Athar Hussain, The Economy and the Educational System in Capitalist Societies, in Roger Dale et al (ed.): Schooling and the National Interest-Vol. 1- London: The Falmer press, 1981 p. 159.

٣- انظر فى ذلك :

(أ) محمد نبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩.

(ب) Mandi, Peter -Education and Economic Growth in the Developing Counties, Budapest; Akademiai Kiado-1981 .

٤- عبدالله عبد الدائم - التربية وتنمية الموارد البشرية العربية- فى: عبد الله عبد الدائم وآخرون - تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى - المعهد العربى للتخطيط برنامج الامم المتحدة الانمائى- بيروت: دار الرازى للطباعة والنشر ١٩٨٩ص٥٧-٥٨.

٥- يقصد هنا بمجموعة الدول الاسيوية الصناعية الجديدة المنضوية تحت المظلة اليابانية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونك وسنغافورة والمسماه فى بعض الادبيات الغربية لمجموعة التنين الخمسة .ويضم لها حديثا تايلاند واندونيسيا وماليزيا .

انظر:

٦- Smith,Michael - Asia's new Industrial World; London :Methuen &Co .ltd 1985.

٧- رياض طبارة «تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية فى الوطن العربى» - فى عبد الله الدائم وآخرون - مصدر سابق ص٢٣٧.

٨- انظر : سعد الدين ابراهيم - «الاسرة والمجتمع والابداع فى الوطن العربى» - فى: اسامة أمين الخولى وآخرون - تهيئة الانسان العربى للعطاء العلمى - بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥.

٨- على الرغم من عدم وجود بيانات وافية ودقيقة حول مشكلة البطالة فى منطقة الخليج العربى إلا أنها قد قدرت حتى عام ١٩٨٨ فى البحرين وبشكل أولى بحوالى ١٥ الف عاطل عن العمل أما فى الدول الأخرى فى المنطقة فعلى الرغم من عدم وجود بعض البيانات الا ان مؤشرات المشكلة يمكن ملاحظتها فى ارتفاع حجم المتعاطين للمخدرات من الشباب وكذلك ارتفاع حوادث السرقات والسطو وغيرها ..

٩- البحرين - وزارة المالية والاقتصاد الوطنى - دراسة سوق العمل ١٩٨٨ - المنامة: إدارة التقييم والبحوث الاقتصادية - ١٩٨٨ . ص١٨.

١٠ - باقر النجار - معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية فى الخليج وإمكانية الحل ؟ فى اسماعيل سراج الدين واخرون - سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية- الكويت : المعهد العربى للتخطيط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ١٩٨٦ ص٣٩٠ - ٣٩١ .

١١- هاشم محمد سعيد عبد الوهاب - التعليم التقنى فى الوطن العربى : الواقع والاتجاهات . تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ - ص٩٥.

١٢- Shaikha A. A l-Misnad: The Development of Modern Education in Bahrain , Kuwait and Qatar with Special reference to the Education of women and their position in modern Gulf society, a Ph . D. Thesis ,Durham : University of Durham, -pp.238 -240.

١٣- من تعقيب الدكتور على فخرو، على ورقة ابراهيم حلمى عبد الرحمن -«دور الدول توجيها وتخطيطا» فى تهيئة الإنسان العربى للعطاء العلم» - فى أسامة أمين الخولى وآخرون - مصدر سابق، ص٤١٥.

١٤-نشرت احدى الصحف المحلية قصة احدى البحرينيات والتى تعمل كفراشة فى أحد المستشفيات البحرينية رغم حصولها على بكالوريوس علم الاجتماع...انظر..جريدة اخبار الخليج -١٣/١/١٩٩٠

١٥-عبد الحميد صفوت ابراهيم وآخرون - التقدير النهائى لدراسة تطوير القوى العاملة فى قطاعات الصناعة والنفط والكهرباء وتحلية المياه فى دول مجلس التعاون . الرياض : مركز البحوث جامعة الرياض والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى،١٩٨٧.

١٦ - عبد العزيز الجلال -تربية اليسر وتخلف التنمية : مدخل لدراسة النظام التربوى فى اقطار الجزيرة العربية المنتجة

للنفط - الكويت - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، يولية ١٩٨٥ ص١٨٦ (سلسلة عالم المعرفة).

١٧- Ahmed Ali -Sharyan - The Cultural Division of Labour in less Developed Countries: The case of Bahrain -, a Ph. D. Thesis, Exter, Univ. of Exeter, 1987, p.348.

١٨- انظر : Simmon's, John (ed.): Education Dilemma Policy Issues for Developing Countries in the 1980's, Oxford . Pergamon Press, 1980 .

١٩- احمد الصيداوى وآخرون - الإنماء التربوى - بيروت:معهد الإنماء العربى ١٩٧٨ . ص٦٤ .

٢٠- باقر النجار ـ مرجع سابق

٢١- وزارة العمل والشئون الاجتماعية - إحصاءات التدريب لعام ١٩٨٨/٨٧- المنامة. ادارة القوى العاملة - ١٩٨٩- ص٣٧.

٢٢-البحرين ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى - مرجع سابق -ص٧٥.

٢٣- Bahrain -Ministry of Labour and Social Affairs : Report for the - High Council for Vocational Training. Manama Directorate of Manpower Development 1989. p.3.

٢٤ - باقر النجار- «العمالة العربية العائدة فى أقطار الخليج العربى مشكلات ماقبل العودة» - فى: مجلة المستقبل العربى- العدد ١٠٥نوفمبر - ١٩٨٧ص٧٤.

٢٥- باقر النجار وآخرون -المحددات الاجتماعية والاقتصادية لإنتاجية العمل فى القطاع الصناعى فى البحرين : (دراسة مقارنة غير منشورة) المنامة : مركز البحوث والدراسات، ١٩٨٧- ص٥٥.

٢٦-حددت هذه الوظائف فى التالى :

١- العليا

٢-الادارية

٣- الاشرافية

٤- الفنية

٥- مهن الحاسوب

٦- مهن التمريض

٧- المهن الكتابية

٨- المحاسبة

٩- السكرتارية

١٠- الباعة والتسويق

١١-مهن الفنادق والمطاعم

١٢-الحرفيين المهرة

١٣- السائقون

٢٧-عبدالله عبد الدائم وآخرون . مرجع سابق ، ص٣٢٥.

٢٨-حامد عمار- العوامل الاجتماعية فى التنمية البشرية - فى: عبد الله عبد الدائم وآخرون مصدر سابق ، ص١٤٢.

من الندوات التى يعقدها

معهد التخطيط القومى

ندوة

مستقبل الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات المعاصرة

تحت رعاية

أ.د. كمال الجنزورى

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط

بالتعاون مع

رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية

و

مؤسسة فريدريش نومان

١٨ - ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣